





يصدرها إتحاد المؤرخين الجزائريين

العدد 3- 4/ 2005

حولية المؤرخ

مجلة دورية يصدرها اتحاد المؤرخين الجزائريين

العدد 3-4

ISSN 1112-4253

رقم الايداع 771-2003

محتويات العدد

التاريخ الحديث:

- التاريخ المعاصر:

بعض مظاهر المقاومة السياسية لحزب الشعب الجزائري بعمالة وهران 1939 –1942

أ . أوعامري مصطفى

جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان

إن معظم الكتابات حول حزب الشعب الجزائري خلال فترة الحرب العالمية الثانية، جاءت في شكل دراسات عامة، و لم تشر إلى نشاطه في العمالة الغربية إلا إشارات عرضية خفيفة لا تعكس واقع النضال السياسي الفعلي لمناضليه والمتعاطفين معه ومدى إصرارهم ومثابرتهم على استمرارية التحرّك في نشر الدعاية الوطنية وتكيفهم مع ظروف الحرب، واستغلال التطورات السريعة والمتتالية التي أفرزتها.

بتصفح أرصدة الوثائق الأرشيفية المحلية بولاية وهران، نجد أنّها تحتوي على تقارير سرية عديدة لمصالح الإدارة الاستعمارية المختلفة (شرطة، درك، هيئات عسكرية ومدنية .... الخ) و نشرية شهرية لمركز الاستعلام والدراسات التابع لعمالة وهران، تتضمن كلّها معلومات متنوعة تساهم في إلقاء بعض الأضواء على أساليب نشاط هذا التيار الوطني الثوري، وبعض مظاهره خلال هذه الفترة الصعبة من الحرب (1939 – 1942)؛ في ظل حالة الطوارئ والأحكام الاستثنائية، ومنع أي نشاط وطني قبل احتلال الحلفاء للجزائر في نوفمبر 1942، وانفتاح النشاط السياسي مع فرحات عباس والبيان الجزائري، وهو الذي أصبح محور وذريعة التحرك السياسي الوطني بعد ذلك.

1- النشاط الوطني السري :سبتمبر 1939 – جوان 1940.

مع اندلاع الحرب العالمية الثانية، ونظراً لموقف حزب الشعب الجزائري المتصلب والرافض لمساندة فرنسا في صراعها مع ألمانيا، أقدمت السلطات الاستعمارية على تعطيل جرائده الأمة والبرلمان الجزائري في 27 أوت 1939 بدعوى أنّها قدمت مقالات عنيفة ضدّ الحرب[1]، كما قامت بحلّ الحزب في 26 سبتمبر من نفس السنة. ومنذ أوائل أكتوبر بدأت حملة من التفتيش عند جميع المنتسبين إليه، واعتقال أغلب المسؤولين في كامل أنحاء القطر، وعلى رأسهم مصالي الحاج؛ بتهمة إعادة تشكيل جمعية منحلة، التظاهر ضدّ السيادة الفرنسية والمس بسلامة الأمن الخارجي للدولة[2].

ومن العناصر البارزة في الحزب، والمعتقلة بالعمالة الغربية نذكر: معروف بومدين، ممشاوي محمد، سنوس ماحي من تلمسان، تركي عبد القادر من وهران.

كما زج بالكثير من المناضلين في معتقل جنين بورزق بالجنوب الوهراني ومنهم على سبيل المثال سجلماسي عبد القادر ولد محمد ومعمر محمّد ولد بوعلام من وهران وغيرهم[3]

أمّا العناصر الوطنية الأخرى، والتي تخوّفت السلطات الاستعمارية من نشاطها الدعائي في الأوساط الإسلامية الجزائرية، فقد سجلتها في قائمة العناصر الوطنية الخطيرة على النظام في كرّاس ب "Carnet"B"[4] .

إنّ حالات القمع والإضطهاد الإداري والقضائي، المسلّطة من قبل الإدارة الاستعمارية على قادة الحزب ومناضليه، استهدفت من ورائها شلّ نشاط هذا التيار الوطني الثوري، والقضاء على شعبيته المتنامية، ودعايته الوطنية خاصّة بعد فشل المؤتمر الإسلامي، وخيبة آمال الجزائريين في وعود الجبهة الشعبية وفي اليسار الفرنسي. غير أنّ هذه الضربات القويّة والإجراءات القمعية لم تمنع الحزب من مواصلة نشاطه السياسي في إطار السرية؛ إذ التزم مناضلوه الذين لم يقبض عليهم، وكذلك المتعاطفون معه بمواصلة النضال بحذر شديد متكيفين مع ظروف الحرب.

فبعد حلّ الحزب، لاحظت الإدارة الاستعمارية التي كانت ترصّد تحركات الجزائريين، وبشكل أخص الوطنيين منهم، بأنّ بعض عناصره بدأوا يلجأون إلى جمعية العلماء المسلمين الجزائريين[5]، لكونها لم تتعرّض للحل. وهنا التقارب والتآزر المعنوي والعملي المتبادل بينها وبين حزب الشعب الجزائري كان يتمّ على مستوى النوادي، والجمعيات، والكشافة الإسلامية والمدارس ... وغيرها. وسوف يستمرّ هذا التقارب طيلة فترة الحرب العالمية الثانية.

وبهذا الصدد، يشير أحد تقارير شرطة الإدارة الإستعمارية إلى تردّد بعض مناضلي الحزب على جمعية الفلاح التابعة للعلماء المصلحين بمدينة وهران، ويكون بعضهم "قد شوهد بمدرسة جمعية الفلاح مكان اجتماع العلماء، ومنذ الأونة الأخيرة مكان اجتماع أعضاء حزب الشعب الجزائري أيضاً"[6].

وفي مدينة غليزان، يبدو أنّ اللقاءات بين مناضلي حزب الشعب الجزائري والعلماء، كانت تتمّ على مستوى "نادي الإيمان"، كما يلاحظ بأنّ الدعاية الوطنية كان يقوم بها كلّ من: مسلي معزوز – محامي ونقيب المحامي سابقاً، شادلي منوّر مؤسس نادي الإيمان ورئيسه، غالم أمحمد موظف بالسكك الحديدية، ابن عيسى ولد عبد السلام إسكافي ؛ ومعظم هؤلاء من مناضلي حزب الشعب الجزائري بالإضافة إلى شمريخ منور رئيس نقابة صغار الفلاحين بالمنطقة، وبوناب جلول ولد عدّة و هو مع العلماء. ويستشف هذا من خلال التحقيق الذي أجرته مصالح الشرطة الاستعمارية بمدينة غليزان في ديسمبر 1939، واعتبرت من خلاله بأنّ نفوذ هذه العناصر قوي في الأوساط الإسلامية، ومضر بالإدارة الاستعمارية ولذلك أوصت بتفتيش منازلهم[7].

أمّا في بلدية أولاد ميمون (دائرة تلمسان)، فقد استمر نشاط الحزب بواسطة الأخوين عياشي من خلال عقد سلسلة من الاجتماعات للشبيبة الجزائرية، و خلال اللقاءات التي تمت بأماكن مختلفة من الجهة، منها الحمامات و خاصة حمام "بالي أو بعلي" بأولاد ميمون، يرجح بأن المواضيع المتداولة تمحورت حول أهداف سياسية مرتبطة باتجاهات حزب الشعب الجزائري. كما عقدت اجتماعات كثيرة في متجر عياشي احمد، وكانت تستمر إلى ساعات متأخرة من الليل[8]. والظاهر أنّ تحريات الإدارة الاستعمارية عجزت عن معرفة فحوى هذه الاجتماعات، بل حتى الجرائد التي أقرت بأنّ الأخوين العياشي كان يأتيان بها من تلمسان عبر تنقلاتهما المستمرة هناك، وكانت تقرأ ويعلّق عليها فإنّها لم تستطع تحديد نوعيتها[9].

ومما لاشك فيه أنّ هذه الاجتماعات قد استهدفت غرس أفكار ومبادئ حزب الشعب الجزائري في أوساط الشبيبة الجزائرية، وتنمية الروح الوطنية لديها ومحاولة تنظيم شبكة سرية لاستمرار الدعاية الوطنية في مدينة تلمسان وضواحيها، حيث امتلك التيار الوطني الثوري نفوذا قويا، خاصّة إذا كان العياشي الذي ترأس خلية الحزب بتلمسان مع حسين بن يلس بعد اعتقال معروف وبرزوق في سبتمبر1937 [(10)]، هو أحد الاخوة المذكورين في التقرير، والذي ورد فيه فعلاً "بأنّ العياشي غادر تلمسان ليستقر بأولاد ميمون، ويكون حسب بعض الأشخاص هو رئيس الحزب" [(11)]، وهذا ما جعله يوظف رصيده النضالي، وخبرته السياسية في نشر مبادئ الحزب، واستقطاب الشريحة الشبانية وتعبئتها وتجنيدها لنشر الدعاية الوطنية بالمنطقة.

وبالإضافة إلى هذه اللقاءات والاجتماعات السرية، هناك مظاهر أخرى ميّزت النشاط الوطني؛ منها جمع التبرعات المالية[(12)] لفائدة عائلات المعتقلين من الحزب، كما حدث في مدينة وهران على سبيل المثال، وكذا مناهضة التجنيد الإجباري، وتكثيف المجندين من الحزب للدعاية الوطنية في أوساط الشبيبة الجزائرية المجندة، مستغلين الاختلاف في المعاملات بينهم وبين الأوروبيين[(13)]، وكذلك الفرق في المنح العائلية. وقد أثارت هذه السياسة التمييزية الاستعمارية، مظاهر غضب في الأوساط الأهلية[(15)]. وهناك إشارات إلى توزيع مناشير دعائية خاصة بالحزب بمدينة وهران من قبل بعض المناضلين الشباب[(16)]

و يبدو واضحاً أنّ الدعاية الوطنية لحزب الشعب الجزائري استمرت بطريقة سرية رغم ظروف الحرب، والرقابة المشدّدة على المناضلين، وسياسة

الاضطهاد الاستعماري؛ هذه السياسة التي زادت ضراوة بعد انتقال الصراع إلى الجبهة الغربية بأوروبا، إذ أقدمت الإدارة الاستعمارية على إنهاء مهام منتخبي حزب الشعب الجزائري بموجب قرار 31 ماي[16]، وشنّت حملة من الاعتقالات ضدّ كلّ من يعارض سياستها مركزة خاصة على الوطنيين، إذ اعتبرتهم من مروجي الدعاية الألمانية، وتكثفت هذه الاعتقالات لما لاحت بوادر الهزيمة الفرنسية، حيث أمر الحاكم العام "لوبو" LEBEAU بتوقيف كل مشبوه في إطار ما سمي بالإجراءات الوقائية، وقطع الطريق على كلّ من تسوّل له نفسه استغلال وضعية فرنسا الصعبة في الحرب[17].

وهكذا سيخمد النشاط السري لحزب الشعب الجزائري والذي لم يتوقف بالعمالة الغربية، كما هو الحال بالنسبة لبقية مناطق الوطن، ليستأنف من جديد في عهد حكومة فيشي Vichy، وفي ظروف صعبة أيضاً.

2- محاولة إعادة تنظيم الحزب وتجديد النشاط الوطني في عهد حكومة فيشي: صيف 1940 خريف 1942.

إن النكسة الكبرى التي عرفتها فرنسا في جوان 1940، وتغيير نظام الحكم بها، وإنهاء حالة الحرب مع ألمانيا، إضافة إلى إصلاحات حكومة فيشي في إطار الثورة القومية؛ كلها عوامل جعلت الجزائريين المسلمين وخاصة الفئة اكثر وعيا من مثقفين وسياسيين يرون أن الفرصة قد أصبحت سانحة لتغيير أوضاعهم وهم "... الذين منحوا كل شيء لفرنسا في الأوقات الصعبة ... ولا يتصورون أن يعاملوا بخلاف ما يعامل به الفرنسيون" [18]. وفي هذا الجو المفعم بالأمل والتخوف، تحركت القوى السياسية الجزائرية، المتمثلة في الحركة الوطنية

بمختلف اتجاهاتها، محاولة إعادة ترميم صفوفها وتجديد نشاطها، وبشكل أخص عناصر حزب الشعب الجزائري، الذي تعرض قادته ومناضلوه لضربات قوية من قبل الإدارة الاستعمارية.

فبعد توقيع الهدنة، استمر المناضلون في النشاط السري، وبادر بعضهم بمحاولات لإعادة تنظيم الحزب، وتكوين هياكل سرية بغرض تنسيق النشاط الوطني عبر ربوع الجزائر كلها، وهكذا تشكلت لجنة مركزية سرية بالجزائر العاصمة في نوفمبر 1940، ضمت كلا من : "مقري حسين ....، دشوق ... غرافة ابراهيم، ... حميدة ....، محمد طالب، ... حياني ومحمد دوار. وأصبحت منذ ديسمبر 1940، تصدر نشرة سرية شهرية موجهة إلى مسؤولي الحزب الذين يرغبون في إعادة تكوين منظمة سرية، وسوف تتدعم هذه العملية بعد محاكمة مصالي ورفاقه[19]

وبعمالة وهران، وعلى غرار بقية مناطق القطر الجزائري؛ فإن الوطنيين من مناضلي حزب الشعب الجزائري، وبعد الهزيمة الساحقة والمفاجئة التي منيت بها القوات الفرنسية، اعتقدوا بأن ساعة الخلاص من الاستعمار قد أزفت[20]، واستأنفوا نشاطهم الوطني بحذر شديد.

ظهر هذا النشاط بشكل متقطع، وتعددت أساليبه ووسائله من كتابات جدارية وتبرعات مالية، توزيع للمناشير، و اختراق للكشافة الإسلامية و تأطيرها والنضال من خلالها، محاولات لإعادة تنظيم الحزب وغيرها من الأنشطة الأخرى.

وإذا كانت الكتابات الجدارية، وهي وسيلة دعائية قديمة للحزب، لم تلاحظ في الفترة الأولى من الحرب[21]، فإنها عادت إلى الظهور منذ

سبتمبر1940[22] لتزداد كثافة في شهر مارس 1941 متزامنة مع محاكمة قيادة حزب الشعب الجزائري.

وفي نفس الفترة، وزع منشور بمدينة تلمسان يدعو إلى الثورة ضد فرنسا، وضرورة إعادة تنظيم الحزب، وبهذا الصدد أشارت نشرية مركز الاستعلام والدراسات التابعة لعمالة وهران؛ بأنه في 6 مارس 1941، سلم أحد المواطنين رسالة إلى قائد بني ورنيد بتلمسان، وبعد فتح هذا الأخير للرسالة وجد بها منشورا مكتوبا باللغة الفرنسية وبخط اليد، يدعو المسلمين إلى الثورة على فرنسا، ويرى صاحبه ضرورة استغلال الظروف؛ والمتمثلة في استمرار الحرب بأوروبا، وضعف فرنسا، مع إمكانية الحصول على مساندة إنجلترا، ومساعدة اليهود المالية، إضافة إلى استغلال سخط وتذمر الموظفين من الأوروبيين والأهالي الذين مستهم العقوبات الإدارية.

وجاء في هذا المنشور أيضا "يجب علينا إحياء حزبنا العتيد الذي حل منذ عهد قريب"، وأشار صاحبه إلى عملية التنظيم، حيث أنه بكل مدينة هامة سيوضع قادة نقاة لنشر دعاية الحزب بكل منطقة، وينتهي هذا المنشور بـ :" تحيا الجزائر، يحيا الإسلام"[23].

وبوضع هذا المنشور في سياقه التاريخي، يلاحظ بأنه قد وزع أياما قبل بدء محاكمة العناصر القيادية للحزب، وزيارة الحاكم العام لمدينة تلمسان، ولعل الهدف منه هو الضغط على الإدارة الاستعمارية حتى تخفف من وطأة أحكامها على قيادة الحزب.

وظلت هذه الرؤية حاضرة لدى المناضلين بتلمسان، جسدوها خلال مرور الحاكم العام بمدينتهم، إذ سجلت كتابات جدارية على المدرسة في ليلة

18 و19مارس جاء فيها : "تسقط فرنسا، يحيا حزب الشعب الجزائـــري"، ولم يكتف المناضلون والمتعاطفون مع الحزب بذلك، بل قاموا بترع حوالي 12 راية فرنسية من شركة S.I.P.A، وبعض الورشات المجاورة لها، كمـــا تم احـــراق بعض الأعلام بعين المكان (24). وفي هذا رسالة واضحة إلى أعلـــى مســؤول بالجزائر بإصرار مناضلي الحزب على الاستمرار في نشاطهم رغم اعتقال قادالهم وعملهم على التخلص من السيادة الفرنسية.

وهكذا تكثفت نشاطات الحزب خلال شهر مارس، وهو الشهر الذي قدم فيه مصالي ورفاقه إلى المحكمة العسكرية بالجزائر العاصمة. وتذكر بعـض الدراسات، بأن مصالي قدم إلى المحاكمة بعد رفضه مساومات حكومة فيشـــي بغرض التفاهم معها على أساس " التعاون على قدم المساواة بـــين الفرنســـين والمسلمين بشرط أن يتخلى عن المطالبة بالاقتراع العام والبرلمـــان الجزائـــري " وغيرها من مطالب الحزب الأساسية (25).

بدأت المحاكمات في 17 مارس، وظل مصالي متمسكا بموقفه وأوضح ذلك بشكل جلي من خلال مذكرة مكتوبة تليت في جلسة المحكمة ومن بين ما جاء فيها: " ... إننا نرغب في التحرر والاستقلال في شكل دومنيون إنجليـــزي ... إذا منح لنا هذا، أقدم مساندتي التامـــة والكاملـــة، وكـــذلك مســـاندة حزبي"(26).

ورغم حضور عدد من المحامين للدفاع عن المتهمين، وخاصة المحاميان "درولید Déroulède وبومنجل، فإن الأحكام التي صدرت ضـــدهم في أواخـــر مارس كانت جد قاسية ".

وأوردت نشرية مركز الاستعلام والدراسات الأحكام التي صدرت ضد قادة الحزب و مناضليه بالعمالة الغربية كما يلي:

مصالي الحاج من تلمسان: 16 سنة سجنا مع الأشغال الشاقة.

ممشاوي محمد من تلمسان: 15 سنة سجنا مع الأشغال الشاقة.

معروف بومدين من تلمسان: 15 سنة سجنا مع الأشغال الشاقة.

تركي عبد القادر من وهران : 5 سنوات سجنا.

بالإضافة إلى هذا، فإن كل المناضلين المحكوم عليهم على المستوى الوطني- 27 مناضلا- صدرت ضدهم أحكام أخرى تتعلق بحضر الإقامة، والحرمان من الحقوق المدنية لمدة 20 سنة، وغرامات متفاوتة قدرت في المجموع بـ 161000 فرنك[27].

لقد كان لهذه الأحكام القاسية وقع سيء على الوطنيين، وأذهلتهم بشكل قوي في المدن، وخاصة بمدينة تلمسان، بل إن صداها وبشكل أقل تأثيرا وصل حتى إلى الفئات الريفية[28]، رغم انشغالها الأساسي بوضعيتها الاقتصادية والاجتماعية الصعبة، ومعاناتها المعيشية اليومية. وجاء في تقرير لرئيس دائرة تلمسان إلى عامل وهران بشأن هذه الأحكام ما يلي: "إن الوطنيين من حزب الشعب الجزائري والعلماء أذهلوا، لكنهم لم ييأسوا، بل إنهم قرروا مواصلة النضال تحت قيادة جديدة ..."[29].

ونلمس من هذا التقرير، الموقف المشترك لمناضلي الحزب والعلماء من هذه الأحكام، والتآزر الموجود بينهم في المحن والشدائد وإصرارهم على مواصلة النضال.

وجاء رد اللجنة المركزية السرية سريعا على هذه الأحكام الجائرة المسلطة على قيادة الحزب، ففضلا عن عمليات جمع التبرعات المالية لصالح عائلات المعتقلين، فإنها شنت حملة من الكتابات الجدارية المطالبة بإطلاق سراح المعتقلين وباستقلال الجزائر، كما أنها وضعت قاعدة جديدة لتنظيم الحزب وطنيا منذ ماي 1941 [30]

وهكذا جمعت تبرعات مالية بمدينة تلمسان من طرف مناضلي الحزب والمتعاطفين معه، والذين ضلوا على اتصال مستمر فيما بينهم، ومثابرين على نشاطهم[31]، وجرى نفس الشيء بمدينة وهران[32] أما في مدينة عين تموشنت وحسب معلومات استقتها الشرطة، فقد لاحظت تمرير قائمة للإمضاءات[33]، ولا شك أنها تتعلق بجمع تبرعات مالية لفائدة المعتقلين.

كما أن إعادة التنظيم، وبعد الفراغ السياسي الكبير الذي تركه القادة المسؤولون المعتقلون، كانت هي الشغل الشاغل لعناصر الحزب بالعمالة خلال هذه الفترة، فلا بد من توخي الحذر واختيار عناصر ثقة متحمسة مؤمنة بمبادئ الحزب، ومستعدة للتضحية في سبيلها. ولاحظت أجهزة الأمن الاستعمارية بأن التعليمات الواردة من الجزائر العاصمة بخصوص هذا التنظيم الجديد؛ تظهر على انه محاكاة لتنظيم الحزب الشيوعي، "فكل مجموعة يتقلص عددها إلى خمسة أعضاء، تتلقى التعليمات وتقوم بتنفيذها، بدون معرفة الشخص الذي أرسلها، كما أن قادة المجموعات لا يعرفون بعضهم البعض، وكل واحد يقوم بإنجاز مهمته في دائرة العمل التي خصصت له"[34]

وبهذه الإجراءات والتنظيمية الجديدة التي أدخلت على هيكلة الحزب، برز نشاطه بشكل جلي وعلى نطاق أوسع في صيف 1941، حيث سجلت

عدة كتابات جدارية خلال شهر جوان في مدينة تلمسان، وهران ومستغانم[35]، وتكثفت بشكل ملحوظ في شهر جويلية؛ إذ عمت مختلف المراكز الحضرية بالغرب الجزائري، ومن بين ما جاء فيها: " أطلقوا سراح مصالي، أطلقوا سراح معتقلينا السياسيين، يحيا حزب الشعب الجزائري ..."[36].

كما أن المناضلين القدامى في الحزب، استأنفوا الاتصال فيما بينهم عبر مدن العمالة، ويتعلق الأمر خاصة بمناضلي الغزوات مع مناضلي غليزان ومناضلي وهران مع مناضلي المحمدية[37].

وقد تزامن هذا النشاط مع الهزيمة الساحقة التي تعرضت لها القوات الفيشية في سوريا، والتي كان ضمن صفوفها عدد كبير من المجندين الجزائريين بعمالة وهران[38] ، ومع محاولات إعادة تنظيم الحزب بفرنسا سواء في المنطقة الحرة أو في المنطقة المحتلة، من خلال تحرك المسؤولين هناك مثل "بلامين، سي الجيلاني، راجف وغيرهم"[39]. وحسب الإدارة الاستعمارية فإن راجف بلقاسم كان على رأس المنظمة[40]، وأن دعاية الحزب بفرنسا تمحورت حول استقلال الجزائر "عن طريق الاستفتاء في حالة انتصار ألمانيا ... وعن طريق الثورة في حالة انهزامها"[41] .

لقد أثار هذا النشاط الوطني مخاوف الإدارة الاستعمارية، مما جعلها تقوم بتضييق الخناق على المناضلين وتشديد الرقابة عليهم، ومداهمة منازلهم وتفتيشها وإجراء حملة من الاعتقالات في صفوفهم[42].

ففي مدينة المحمدية مثلا، جرت حملة تفتيشية عند ميهوب محمد، وتم اعتقاله و التحقيق معه بتهمة إعادة تشكيل جمعية منحلة[43]، وفي مدينة معسكر

قامت الشرطة بتحقيقات حول عموري، صهر تركي عبد القادر. [44] أما في مدينة تلمسان فقد تم طرد ثلاثة طلبة من المدرسة، نظرا لعلاقاتهم مع مناضلين من حزب الشعب الجزائري، ومنعوا من متابعة الدراسة في أي مدرسة أخرى عبر كامل التراب الوطني [45]، مما يدل على أن الإدارة الاستعمارية كانت تتخوف كثيرا من الشبيبة الجزائرية المثقفة والمتشبعة بالروح الوطنية والتي كانت ترى فيها خطر كبيرا وقناة مهمة لنشر الدعاية الوطنية في الأوساط الطلابية.

وفي إطار تشديد الرقابة، ومحاولة منها عزل الجزائريين عن تأثيرات الدعاية الخارجية بل وعزلهم عن بعضهم البعض، فإنها قد اتخذت عدة إجراءات منها: حجز أجهزة الراديو، تشديد الرقابة بالموانئ حيث تم ضبط وحجز منشورات بميناء وهران تتعلق بالدعاية الإنجليزية والديغولية، وفي نفس الإطار ضبطت مناشير عند المجندين العائدين من سوريا [46]. كما أنها كثفت المراقبة بمراكز البريد بغرض الإطلاع على مراسلات "الأهالي"، وضبطت عدة رسائل شخصية منها تلك التي كانت بين مجندين جزائريين واحد في مستغانم والآخر في الجنوب جاء فيها: "إن مستقبل شبابنا مضمون، سنحقق هدفنا المنشود عما قريب ... المستقبل لنا" [47].

و يلاحظ بأن الدعاية الوطنية لحزب الشعب الجزائري كانت متغلغلة في أوساط المجندين الجزائريين، وقد لاحظ الأوروبيون بدهشة في مارس 1943 بأن "احتياطيين من الأهالي بالقطاع الوهراني مروا بمدينة الحراش وهم يرددون النشيد الوطني لحزب الشعب الجزائري". [48]

وعلاوة على هذا، فقد أصدرت السلطات الاستعمارية قرارا في أوائل يناير 1942، يمنع الجزائريين من التنقل إلا بموجب رخصة تسلم لهم من طرف

السلطات المختصة[49]، والراجح أن هذا القرار قد تزامن مع عودة أعداد كبيرة من مساجين شمال إفريقيا خلال هذه الفترة والمتأثرين بالدعاية الألمانية[50]، واستهدفت الإدارة الاستعمارية من هذه الإجراءات الوقائية الحد من ترويج هذه الدعاية في أوساط الجزائريين.

وكان لهذه السياسة القمعية العنيفة، بالإضافة إلى موالاة الكولون بالجزائر لحكومة فيشي التي انتهجت سياسة التعاون مع ألمانيا، والظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة للجزائريين وغيرها من العوامل الأخرى، تأثير بالغ على نشاط الحزب، فالانتعاش النسبي والمتنامي الذي ظهرت بوادره بعد الهدنة، وعرف قفزة خلال السداسي الأول من سنة 1941، وبشكل أخص في شهر مارس، جوان وجويلية؛ سرعان ما تلاشى تدريجيا بعد ذلك، لكنه لم ينقطع؛ إذ استمر عبر قنوات أخرى، وبشكل أخص الجمعيات الكشفية، التي وجد فيها عناصر الحزب متنفسا جديدا لمواصلة نضالهم ودعايتهم الوطنية.

فجمعية الحياة بمدينة وهران مثلا ضمت بين صفوفها ما بين 5 إلى 6 أعضاء من حزب الشعب الجزائري، منهم اثنان موظران يشغلان منصب قائد مجموعة[51]، أما جمعية المنصورة بمدينة تلمسان، فقد أكدت بشأنها مصالح الإدارة الاستعمارية بأن اتجاهها وطني وموال لحزب الشعب الجزائري وللإصلاحيين[52]؛ وتميزت بنشاطها الكبير على مستوى العمالة خاصة بعد أن أصبح شريف غوثي محافظا جهويا لفدرالية الكشافة الإسلامية بالغرب الجزائري[53]، وحامت حولها الشكوك في الأحداث التي وقعت بتلمسان أثناء زيارة الحاكم العام لهذه المدينة[54]، كما أن الجمعيات الكشفية التي تأسست في كل من سيدي بلعباس، مغنية، ندرومة، الغزوات، بني صاف، أولاد ميمون،

اعتبرتها الإدارة الاستعمارية فروع لجمعية المنصورة[55]، ذات التوجه الوطني، كما أن جمعية السلام التي تأسست بغليزان كانت تضم بين صفوفها مناضلون قدامى في حزب الشعب الجزائري[56].

وبذلك أصبحت الحركة الكشفية التي عرفت توسعا كبيرا خلال الحرب العالمية الثانية مدرسة لتعليم الأناشيد الوطنية التي تثير في نفوس الشبيبة الحماس القومي، ومدرسة لتعليم التاريخ الوطني والإسلامي، من خلال المحاضرات التي كانت تلقى على عناصرها، وأكدت أنشطتها القومية، والدينية، والثقافية، والترفيهية، على الانتماء العربي الإسلامي للشعب الجزائري، وأصبحت أحد الروافد الأساسية لحزب الشعب الجزائري وللحركة الوطنية الجزائرية بصفة عامة.

ومما تقدم نلاحظ أن المقاومة السياسية لحزب الشعب الجزائري بالعمالة الغربية -وعلى غرار بقية مناطق الوطن- لم تنقطع بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية، بل استمرت سريا وبشكل متقطع، متكيفة مع ظروف الحرب المحلية والإقليمية والدولية، وذلك بالرغم من السياسة القمعية الرهيبة التي سلطتها الإدارة الاستعمارية على حزب الشعب الجزائري وقادته ومناضليه سواء في أواخر عهد الجمهورية الثالثة أو في عهد حكومة فيشي، وكلها استهدفت شل نشاط هذا الحزب لما يئست من مساندته وجلبه إلى صفها في الحرب، مع الإشارة إلى التعاون الذي ظل مستمرا بين مناضلي الحزب والعلماء المصلحين والتفاهم على مستوى المدارس والنوادي والجمعيات، وخاصة الجمعيات الكشفية. وسوف تبرز المقاومة السياسية للتيار الوطني الثوري وتتصاعد أكثر، بعد نزول الحلفاء بالجزائر في 8 نوفمبر 1942 وانفتاح النشاط السياسي الوطني

مع فرحات عباس والبيان الجزائري وحركة أحباب البيان والحرية، وهي المنافذ التي سيستثمرها في فك الحصار المضروب عليه، وفي نشر و ترسيخ فكرة الاستقلال.

الهوامش:

1 Centre d'information et d'études du département d'Oran bulletin N° 327, Août – 3 Septembre 1939.
1 C.I.E, Oran, bull N° 127, Avril 1941.
1 Archives (les) de la wilaya d'Oran, boite 2262, carnet B.
4 Ibid
5 C.I.E, Oran, bull N° 519, Octobre et Novembre 1939, N° 1 Décembre 1939.
6 A.W.O, boite 4480, rapport du 12 Janvier 1940.
7 A.W.O, boite 4480, rapport du 29 Décembre 1939.
8 A.W.O, boite 4480, rapport du maire de Lamoricière au sous –préfet de Tlemcen du 29 Décembre 1939.
9 Ibid
10 Soufi fouad, le P.P.A en oranie, 1937 – 1938 in R.A.S.J.E.P volume XV, N° 4, Alger Décembre 1978, P. 183.
-11 A.W.O boite 4480, rapport du maire de Lamoricière, op. Cit.
12 C.I.E Oran N° 519, Octobre et Novembre 1939.

13 Témoignage de Belhadj Bouchaib recueilli par Karim Rouina et Boucif Boukorra "un seul but : '
l'action armée CRIDSSH, université d'Oran P6.
14 . C.I.E Oran Bull N° 147, Février 1940
15 A.W.O boite, 2262 carnet B, Mai 1940.
C.I.E Oran bull N) 478, Mai 1940 16
17 A.W.O boite 1439, lettre du G.G Lebeau au préfet d'Oran du 6 juin 1940.
19 Claude Collot, le P.P.A (Mars 1937 février 1947) , in R.A.S .J.E.P n° 1, mars 1971, Alger, p 171.
20 C.I.E ORAN, bull n°596juin 1940.
21 اصطلح على تسمية هذه الفترة من الحرب بـ "الحرب الغريبة Drôle de guerre ".
22 C.I.E ORAN, bull n° 835, septembre 1940.
23 C.I.E ORAN, bull n° 71, mars 1941
24 Ibid
25 MAHFOUD KADDACHE, histoire du nationalisme algérien, question nationale et politique algérien, 1919- 1951 t. 2, Alger : S.N.E.D, 1980. p. 620.
26 C.I.E ORAN. bull n° 127. Avril 1941.
27 Ibid .
حول هذه الأحكام أنظر أيضا:
Mahfoud Kaddache, Op. Cit, PP. 611-612.
28 C.I.E ORAN, bull n° 127. Avril 1941.
29 A.W.O, Boite 4481, rapport du 2 avril 1941.

30 Claude Collot, le P.P.A ... article cité, P.172.
31 A.W.O, Boite 4481, rapport du sous – préfet de Tlemcen à Mr le préfet de département d'Oran du 11 juin 1941.
32 A.W.O, Rapport de police du 17 juin 1941.
33 A.W.O, Boite 4481, rapport de police du 1 juin 1941.
34 C.I.E ORAN, bull n° 291, Juin 1941.
35 Ibid.
36 C.I.E ORAN, bull n° 379, Juillet 1941.
37 Ibid
38 Ibid
39 Ibid
40 C.I.E ORAN, bull n° 504, Septembre 1941.
41 C.I.E ORAN, bull n° 533, Octobre 1941
42 أصدرت المحكمة العسكرية بالعاصمة في 20 ماي 1942، عدة أحكام متفاوتة ضد 22 مناضلا من حزب الشعب الجزائري بتهمة إلصاق مناشير، وجمع تبرعات مالية لفائدة معتقلي السجن لامبيز أنظر:
C.I.E ORAN, bull n° 271, mai 1942 ; n° 377, juin 1942.
43 C.I.E ORAN, bull n° 379, Juillet 1941
44 A.W.O, Boite 4481, rapport de police du 9 Octobre 1941
45 C.I.E ORAN, bull n° 585, Novembre 1941.

46 C.I.E ORAN, bull n° 533, Octobre 1941.
47 C.I.E ORAN, bull n° 645, Décembre 1941.
48 Charles- Robert Ageron, histoire de l'Algérie contemporaine de l'insurrection de 1871 au déclenchement de la guerre de libération (1954), T 2, Paris : P. U. F, 1979, PP. 585-586.
49 C.I.E ORAN, bull n° 42, Janvier 1942.
50 لمزيد من الإطلاع على الدعاية الألمانية أنظر :
Ch-R. Ageron, contribution à l'étude de la propagande allemande au Maghreb pendant la deuxième guerre mondiale, in revue d'histoire maghrébine, N°7-8, Janvier 1977, Tunis PP 16-32.
51 A.W.O, Boite 4063, rapport du C.I.E Oran du 1 Juin 1941.
52 Ibid
53 A.W.O, Boite 4063, rapport de C.I.E du 7 avril 1942.
54 A.W.O, Boite 4063, rapport de C.I.E du 1 Juin 1941.
55 A.W.O, Boite 4063, rapport du commissaire chef de la brigade de surveillancedu territoire (Tlemcen) du 1 Novembre 1941.
56 C.I.E ORAN, bull n° 291, Juin 1941.